

عميد كلية الهندسة بجامعة عدن الدكتور صالح مبارك بن حنتوش في حوار خاص:

الكلية تقدم أفضل النماذج التي تلبي احتياجات سوق العمل

الأمناء / حاوره - نبيراس الشمري:



قال عميد كلية الهندسة بجامعة عدن، الأستاذ الدكتور صالح مبارك بن حنتوش، إن دور كلية الهندسة لا يقتصر على العملية التدريسية وتخريج المهندسين فقط، بل إن دورها يتعزز في تفاعلها الدائم والتعاون مع المؤسسات والهيئات الهندسية بوضع الحلول المناسبة للمعضلات الفنية وتقديم الاستشارات الهندسية.

مستعرضاً تاريخ الكلية التي أنشئت في العام 1978م، والتي انطلقت بثلاثة أقسام علمية: (قسم الهندسة الميكانيكية، وقسم الهندسة الكهربائية، والهندسة المدنية) واتجهت بعملية تطوير للأقسام العلمية القديمة بعد عشرين عاماً من تأسيسها بإضافة قسمين علميين (قسم علوم هندسة الكمبيوتر، وقسم الهندسة المعمارية) لمواكبة التطورات التكنولوجية في مجال العلوم الحديثة وتلبية لاحتياجات سوق العمل حينها.

وأكد عميد كلية الهندسة، في حوار خاص لموقع جامعة عدن، بأن الكلية لا زالت تقدم أفضل النماذج العلمية التي تلبي احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية في بلادنا بكل كفاءة واقتدار، مشيراً إلى أن خريجي الكلية يقفون اليوم في المراكز القيادية في مختلف مواقع العمل والإنتاج، وخاصة في المرافق الحكومية في تخصصات الهندسة المدنية والهندسة المعمارية والهندسة الصناعية والهندسة الكهربائية.

ونوه مبارك إلى الوتيرة العالية التي تعمل بها الطواقم التدريسية في الكلية لمواكبة التطورات، حيث سارعت الكلية خلال السنوات الماضية إلى افتتاح أقسام علمية جديدة تتمثل في (قسم الهندسة البحرية، وقسم الميكاترونكس، والهندسة الصناعية).

وأشار الدكتور صالح مبارك، إلى أن الكلية تعمل على تقييم المساقات العلمية كل خمس سنوات، إلى جانب إقامة الندوات والورش العلمية والتي من أهمها الورش الخاصة بتحديث البرامج الهندسية، وذلك لتقييم الأداء ومراجعة نقاط القوة والضعف ومعالجة القصور متى ما وجد.

مؤكداً بأن كلية الهندسة حالياً في طور الانتهاء من عملية التحديث للبرامج الهندسية في مختلف الأقسام العلمية، وستعقد أواخر الشهر الجاري ورشة علمية سيستعرض من خلالها كل قسم علمي تجربته ونسبة التحديث للخطة الدراسية، بحضور كافة أعضاء هيئة التدريس وبمشاركة بعض الكليات الهندسية من الجامعات المحلية لطرح الملاحظات التي من شأنها أن تعمل على تطوير الأداء.

وعن برامج الدراسات العليا أكد مبارك أن الكلية تعمل على تحديث الخطط الدراسية لبرنامج الماجستير في أقسام الهندسة المدنية والميكانيكية والكهربائية، إلى جانب افتتاح برامج جديدة في علوم وهندسة الكمبيوتر الذي يتوفر فيه برنامج الأمن السيبراني، وهو البرنامج الأبرز على مستوى العالم، والذي نحن بأمس الحاجة إلى مخرجاته اليوم، مؤكداً حاجة البلد لهذا البرنامج لكونه يساعد

- نعمل على تقييم المساقات كل خمس سنوات

- التطبيق العملي والمختبرات من أهم معايير التعلم في الكلية

التي يشار إليها بالبنان سواء في الداخل أو الخارج. وقال: «كلية الهندسة كانت وما زالت سمعتها طيبة في المحافل العربية والعالمية ومخرجاتها لا تنضم إلى سوق البطالة بل إن معظم خريجي الكلية يندمجون في سوق العمل بكل كفاءة ويتحصلون على وظائف مُشرفة خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والهندسة المدنية والهندسة الميكانيكية».

وبشأن اللوائح الطلابية، قال عميد كلية الهندسة: «وضعنا العديد من المعالجات لوقف ظاهرة الغش، من خلال التشديد في عملية المراقبة، واتخاذ الإجراءات والعقوبات الخاصة بذلك، وتطبيق لوائح وأنظمة الجامعة وتنفيذ لائحة شؤون الطلاب التي تنص أنه في حال تكرار الطالب للغش يتم فصله».

وأشاد بدور رئاسة الجامعة ممثلة برئيسها معالي الأستاذ الدكتور الخضر ناصر لصور، الذي كان ولا زال متابعاً للكثير من الأمور المتعلقة بعملية التطوير الجارية في كلية الهندسة وأقسامها العلمية ومساعدة الطلاب في حل الكثير من المشاكل والقضايا المتعلقة برئاسة الجامعة في شؤون الطلاب، والوقوف بحزم في معالجة تلك القضايا سواء من خلال اجتماعات مجلس الكلية أو مجلس الجامعة.

واختتم حديثه باستعراض التجهيزات الجارية لانعقاد المؤتمر الهندسي الرابع المزمع انعقاده في نوفمبر القادم، والذي سيتناول فيه العديد من الأوراق العلمية لعدد من المشاركين سواء من الداخل أو الخارج، بالإضافة إلى ورقة نقدية خاصة بالكلية تتناول تاريخ الكلية منذ تأسيسها إلى العام الجاري والتي تلخص مسيرة 45 عاماً حافلة بالعبء والتميز والإنجاز.

الدولية للاعتماد الأكاديمي (ABET) و (EAC) وآليات تطبيقها.

وأشار مبارك إلى زيارة كلية الهندسة بجامعة عين شمس خلال الفترة (26-22 يونيو 2019م) والتي تم من خلالها أيضاً زيارة المختبرات العلمية والمعامل والورش، للاطلاع على تلك التجهيزات والوسائل الحديثة للتعليم العالي، بالإضافة إلى التعرف على تجربة الكلية الرائدة، واعتماد البرامج الأكاديمية والتدريب على تطوير وتوصيف تلك البرامج وفق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.

وعن التطبيق العملي قال الدكتور صالح مبارك: «إن الكلية كانت تلام في السابق بأنها تهتم بالجانب النظري بمعزل عن التطبيق العملي، لكن بعد وصول الأجهزة الحديثة التي جاءت بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية في العام 2014م استطاعت الكلية وأقسامها العلمية أن تنفذ كل البرامج الدراسية المرتبطة بالجانب التطبيقي».

مؤكداً بأن التطبيق العملي والمختبرات من أهم معايير التعلم في كلية الهندسة، وإشراك الطلاب في المختبرات وربط الجوانب النظرية بالجوانب التطبيقية يُعد من أولويات الأقسام العلمية. مشيراً إلى أن كافة طلاب كلية الهندسة يقضون الإجازة الصيفية في مواقع العمل والإنتاج بالتطبيق العملي، وهو ما نلاحظه من تقارير الاستفادة التي ترفعها الجهات المعنية إلينا عقب انقضاء مدة التطبيق.

وفيما يتعلق بعزوف الطلاب عن الدراسة الجامعية أكد الدكتور صالح مبارك، بأن نسبة الإقبال في كلية الهندسة بجامعة عدن لم تتأثر كباقي الكليات، ويعود ذلك إلى مخرجات الكلية

في كشف الكثير من الأمور المتعلقة بالجوانب الأمنية والإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات.

وحول عملية الموازنة أوضح الدكتور صالح مبارك أن القسم العلمي حين يبدأ بعملية تطوير البرامج يعود للموازنة مع ست جامعات كشرط أساسي لعملية التحديث، لكي لا تكون البرامج المُحدثة بعيدة عن التطورات التكنولوجية واحتياجات سوق العمل.

مؤكداً بأن معظم الجامعات التي اعتمدت عليها الأقسام العلمية بكلية الهندسة بجامعة عدن، في عملية الموازنة، هي جامعات على المستوى الإقليمي ومن ضمنها جامعة الإمارات وجامعة الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز وبعض الجامعات الأردنية.

وأشار إلى دور اللجنة العليا للمناهج التي تختص بمراجعة وتدقيق البرامج العلمية لضمان الالتزام بمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، كون كل برنامج هندسي يجب أن يلبي متطلبات الاعتماد الأكاديمي.

واستعرض الدكتور صالح مبارك، عميد كلية الهندسة، الزيارات الأكاديمية الخارجية التي نفذتها الكلية للتهوض بالأداء وتطوير العملية التعليمية، كزيارة جامعة مالايا الماليزية خلال الفترة (29-25 يونيو 2018م)، والتي هدفت إلى زيارة المعامل والورش في كلية الهندسة بمالايا الماليزية، والاطلاع على الطرق والوسائل الحديثة للتعليم العالي، بالإضافة إلى اللقاءات المناظرة التي هدفت إلى التعرف على تجربتهم في التميز واعتماد البرامج الأكاديمية، والتدريب على تطوير واستحداث البرامج الأكاديمية، بالإضافة إلى العمل على التحسين المستمر، والمعايير